الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر

د. البشير عبدالكريم، جامعة الشلف

مقدمة: نعني بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، وعلى رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد. فلكل سياسة آثار مرغوبة وأخرى غير مرغوبة، ولذلك سنحاول أن ندفع الأولى ونقلل من الثانية بسياسات مضادة. إن اختبار نجاعة هذه السياسات يتطلب دراسات ميدانية. سأوضح في هذه المداخلة الآثار النظرية للسياسة المالية والنقدية وأحاول اختبار صحتها ميدانيا متى توفرت المعطيات الإحصائية الخاصة بموضوع البحث.

للوصول إلى الهدف المذكور أعلاه قسمت موضوع المداخلة والتي عنوانها " الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر " إلى ثلاث مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول "الأسس النظرية للسياسة المالية والنقدية"، سأعرف فيه ماهية هذه السياسة وكيف تؤثر على النمو والاستخدام بالإضافة إلى التطرق إلى أثر المزاحمة (Effet d'éviction) وتحليل عجز الموازنة وهل يدل هذا العجز على سياسة مالية نشطة أم لا؟ أما عنوان المبحث الثاني هو: "التفسير الرياضي والهندسي لنموذج IS-LM" والهدف منه تقديم بعض الأدوات التحليلية للاستعانة بها عند تحليل فعالية السياسة. أما المبحث الثالث وهو أهمهم فيتناول "الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية"، سأبين فيه العوامل المؤثرة في هذه الفعالية وهل التزاوج بين السياستين يكون مجديا وهذا ما يقودني إلى تحليل ما يسمى بتطعيم السياسة الاقتصادية (Le dosage de la politique économique).

لم نكتف بتقديم النظريات وإنما دعمناها بتحليل بعض المعطيات الإحصائية الميدانية متى توفرت لنظهر شبه التوافق الواضح بين النظرية والواقع وبذلك تكون القناعة أكثر بالنظرية لأنها اختبرت ميدانيا.

1- الأسس النظرية للسياسة المالية والنقدية

1-1 الأسس النظرية للسياسة المالية: إن السياسة المالية تتمثل في القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق (G) والضرائب (T) ويكون الهدف منها مراقبة مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي (PIB أو y) لكي يكون قريبا من مستوى الإنتاج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل. ونظرا لأن حصة الإنفاق الحكومي من الطلب الكلي حصة معتبرة بالإضافة إلى تأثير الضرائب على مستوى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري فإن القرارات المتعلقة بهما لها الأثر البالغ على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج الكلي. إن مقدار الإنفاق الحكومي في الجزائر يشكل أكثر من الثلث من الإنتاج الكلي وبالمثل بالنسبة للضرائب، فعلى سبيل المثال كانت حصة كل منهم من الناتج المحلي الإجمالي 35% و 31% في سنة 99.

إن السياسة المالية النشطة تتمثل في تغيير الإنفاق العام أو معدل الضريبة وتهدف إلى المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدة ذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول مستوى الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل والذي يسمى بالإنتاج الممكن وخاصة عند انخفاض المكونات الأخرى للطلب بصفة غير عادية. أما عند ارتفاع هذه المكونات بصورة مفاجئة فإن الحكومة تلجأ إلى الساسة المالية الانكماشية.

إن الحكومة تمول الجزء الأكبر من الإنفاق عن طريق الضرائب وفي حالة عجزها تلجأ إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات أو تلجأ إلى زيادة الكتلة النقدية وهذا ما يسمى بالتمويل بالعجز. إن عجز الموازنة الحكومية يعكس زيادة النفقات عن الإيرادات، فكلما زاد العجز زاد الدين العام نتيجة الاقتراض لتمويل فائض النفقات على الإيرادات. ونعبر عن فائض الموازنة العامة بالصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{SB = T - G = ty - G \Rightarrow DB = G - ty}$$

بحيث SB:فائض الموازنة، DB: عجز الموازنة

ومنه فإن التغير في فائض الموازنة يعطى بالصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{\Delta(DB) = \Delta G - \Delta t*y - t*\Delta y - \Delta t*\Delta y}$$

إن الجدول التالي يبين تطور كل من الإيرادات، النفقات، حصة كل منهما من الإنتاج الكلي وعجز الموازنة من سنة 89 إلى سنة 99:

جدول رقم 1: تطور كل من الإيرادات، النفقات، حصة كل منهما من الإنتاج الكلي وعجز الموازنة من سنة 89 إلى سنة 99

السنة	PIB(10^6)	G	Recette	T	G/PIB	T/PIB	G - R
89	355184	124500	116400	110000	35%	31%	-8100
90	464000	136500	152500	147300	29%	32%	16000
91	697500	212100	248900	244200	30%	35%	36800
92	914900	420131	311684	302664	46%	33%	-108447
93	1007800	476627	313949	300687	47%	30%	-162678
94	1273900	566329	477181	398350	44%	31%	-89148
95	1741424.2	759617	611731	578140	44%	33%	-147886
96	2251489.4	724609	825157	786600	32%	35%	100548
97	2423600	845200	926700	878800	35%	36%	81500
98	2417700	875700	774500	708400	36%	29%	-101200
99	2783400	961700	950900	874900	35%	31%	-10800

المصادر:

- **ONS**, Rétrospective Statistique « 1970-1996 », Edition 1999.

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres, Edition 2001

والبيان التالي يوضح تطور فائض وعجز الموازنة:

البيان رقم 1: تطور عجز الموازنة من سنة 89 إلى سنة 99 (بالملايير)

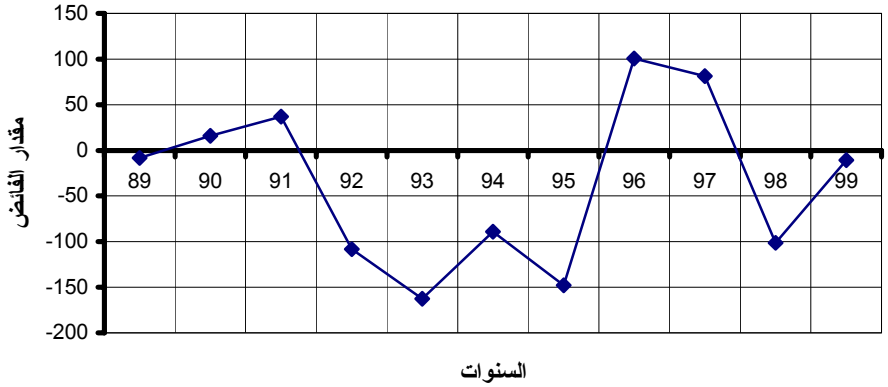

إن البيان أعلاه يوضح أن الموازنة العامة كانت تعاني عجزا دائما خلال عقد التسعينات وخاصة في سنوات 92، 93، 94، 95، 98. إن هذا العجز المستديم يقودنا إلى طرح التساؤل الآتي: هل زيادة العجز وانخفاضه ناتج عن سياسة مالية نشطة سواء كانت توسعية أو انكماشية؟ إن صيغة فائض (عجز) الموازنة أعلاه تعطينا الجواب الصريح وتبين أن مصدر حدة عجز الموازنة لا يكون بالضرورة ناتجا عن الزيادة في الإنفاق أو تخفيض معدل الضريبة فقط، وإنما يتأثر بثلاث محددات رئيسية وهي الإنفاق، معدل الضريبة ومستوى الدخل الكلي. إن مستوى العجز يتناسب بشكل عكسي مع كل من الدخل ومعدل الضريبة وبشكل طردي مع مستوى الإنفاق. لو حللنا المعطيات الميدانية لوجدنا أن مستوى العجز لم يتأثر بتغير معدل الضريبة لأنها كانت مستقرة في حدود 30% أي 0.3 ولا يمكن تفسيرها دائما بزيادة النفقات بدليل أن العجز ارتفع بشكل هائل خلال سنة 98 لكن الزيادة في الإنفاق في تلك السنة لم تكن معتبرة. بناء على التحليل السابق نستنتج أن العامل الأهم والمؤثر في العجز هو الظرف الاقتصادي للبلد، فحالة الركود تعمق من هذا العجز وحالة الانتعاش تخفف من حدته، فهل هذا التحليل يوافق المعطيات الميدانية، فلمعرفة ذلك نحلل العلاقة بين وتيرة تسارع العجز الحقيقي وتسارع الدخل الحقيقي والتي يوضحها البيان التالي:

البيان رقم 2: العلاقة بين وتيرة تسارع معدل فائض الموازنة و الإنتاج المحلي الإجمالي

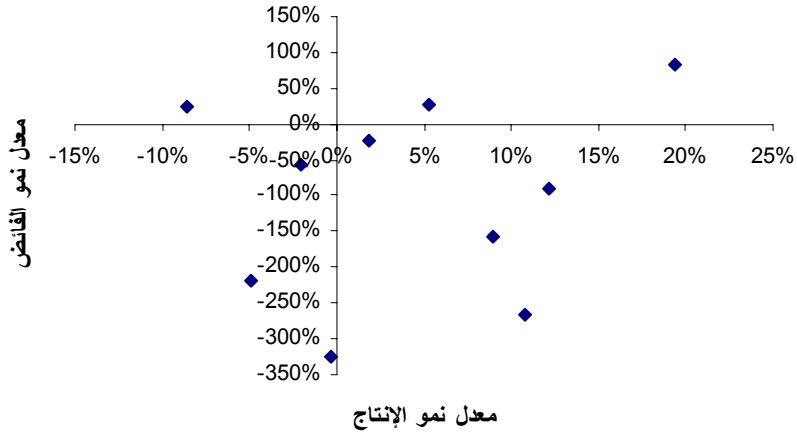

إن نظرة أولية إلى البيان أعلاه تظهر انعدام العلاقة بين وتيرة تسارع الدخل والإنفاق، لكن إعادة تحليل نقاط الانتشار يعكس العلاقة الواضحة بين المؤشرين، لكن هذه العلاقة غير مستقرة أي أنها تتغير كلما تغيرت العوامل الأخرى (الإنفاق والضرائب). فكل النقاط التي تقع على شبه استقامة واحدة تدل على أن وتيرة تسارع الفائض (العجز) تتناسب طرديا (عكسيا) مع الدخل وكلما تغيرت العوامل الأخرى انتقلت نقاط الانتشار إلى شبه مستقيم آخر على يسار أو يمين الأول حسب السياسة المالية المتبعة فإن كانت توسعية فإن المستقيم ينتقل إلى اليمين مبرزا زيادة العجز عند نفس مستوى الدخل والعكس صحيح.

1-2 السياسة المالية واثر المزاحمة:

إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع مستوي الطلب الكلي و يترتب على ذلك ارتفاع الدخل والناتج الكلي. فلو افترضنا أن المستوى العام للأسعار ثابت فإن قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية المعروضة تبقى ثابتة ما لم تتغير الأرصدة الاسمية، فلو بقيت هذه الأخيرة ثابتة فإن ارتفاع الدخل يدفع الأفراد والمؤسسات الخاصة والإدارات العامة إلى زيادة الطلب على النقود من اجل المعاملات، فلو بقي سعر الفائدة على حاله فإن سوق النقود يختل ويصبح مستوى عرض الأرصدة الحقيقية أقل من الطلب عليها. فمن مصلحة السلطات النقدية رفع سعر الفائدة (r) لمعالجة الاختلال، وينعكس هذا الإجراء على تقليص الإنفاق الاستثماري (I) والاستهلاكي (C) نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل الكلي بمقدار اقل من مقدار الزيادة الأول. إن هذه الظاهرة تسمى مزاحمة (إبعاد) الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرا لأن مقدار انخفاض الدخل أقل من مقدار الزيادة. فالمزاحمة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة. إن آلية انتقال تأثير رفع الإنفاق الحكومي يتم على الشكل التالي:

$$\Delta G > 0 \Rightarrow \Delta 1y > 0 \Rightarrow \Delta r > 0 \Rightarrow \Delta C < 0 \text{ et } \Delta I < 0 \Rightarrow \Delta(DG) < 0 \Rightarrow \Delta 2y < 0$$

إذا كان الاقتصاد مفتوحا بدرجة كبيرة فإن أثر المزاحمة يؤثر على الصادرات. إن ارتفاع سعر الفائدة نتيجة الزيادة في الإنفاق الحكومي يغري رؤوس الأموال الأجنبية لتوظيفها في البنوك المحلية وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية ينتعش وتصبح الأسعار المحلية أقل تنافسية للأسعار الأجنبية ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات.

ملاحظة: إن مقدار الزيادة الأول في الدخل نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي أكبر من مقدار الانخفاض الثاني في الدخل نتيجة أثر المزاحمة ($\Delta 1y > \Delta 2y$).

إن تحليل العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستثماري (التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت ABFF) والإنفاق الحكومي تبرز أثر المزاحمة. فبعد استبعاد أثر التضخم، حصلت على الجدول التالي:

جدول 2: تطور الإنفاق الاستثماري والحكومي خلال الفترة 89-99

السنة	ABFF(10^6)	G	P	ABFF Reelle	G réelle	ABFF%	G%
89	114828.1	124500	100	114828.1	124500		
90	145300	136500	117.9	123240.034	115776.081	7%	-7%
91	207367	212100	148.4	139735.175	142924.528	13%	23%
92	283802	420131	195.4	145241.556	215010.747	4%	50%

93	324100	476627	235.5	137622.081	202389.384	-5%	-6%
94	407500	566329	303.9	134090.161	186353.735	-3%	-8%
95	541826	759617	394.4	137379.817	192600.659	2%	3%
96	639447.1	724609	468.1	136604.807	154797.906	-1%	-20%
97	638100	845200	494.93	128927.323	170771.624	-6%	10%
98	743400	875700	519.44	143115.663	168585.4	11%	-1%
99	825300	961700	533.17	154791.155	180373.99	8%	7%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

البيان رقم 3: أثر مزاحمة الإنفاق العام للتراكم الإجمالي لرأس المال الثابت

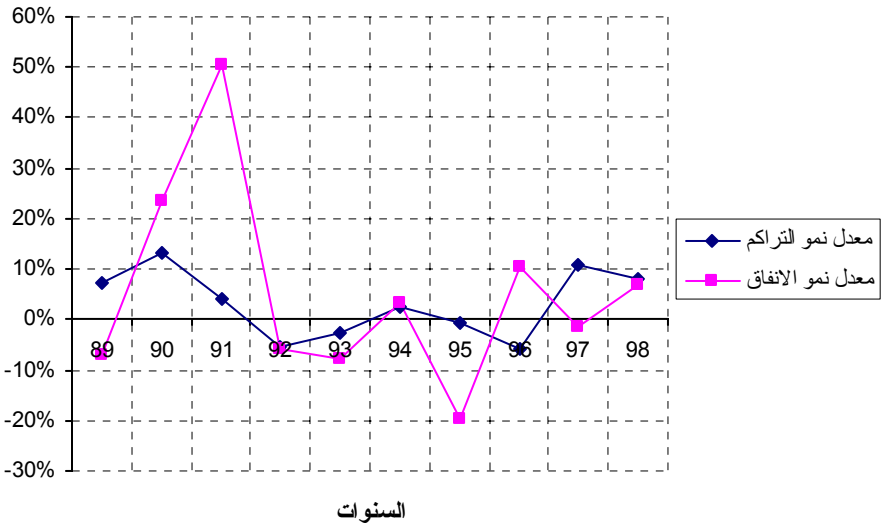

إن البيان أعلاه يظهر بكل وضوح أثر المزاحمة وخاصة في النصف الثاني من عقد التسعينات. إن الذبذبات العكسية لكل من الأنفاق الحكومي والاستثمار تبين أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى تقليص الاستثمار، إلا أن هذا الأثر يكون بشكل متأخر بمعنى أن العلاقة الممثلة في البيان هي على الشكل:

$$ABFF_t = f(G_{t-1})$$

3-1 السياسة النقدية: نقصد بالسياسة النقدية القرارات الخاصة بتغيير الكتلة النقدية الحقيقية. ففي حالة زيادة عرض الأرصدة النقدية الحقيقية فإن سعر الفائدة ينخفض حتى يجذب الأفراد لطلب هذه الأرصدة الإضافية وبذلك يبقى توازن سوق النقود مضمونا. إن انخفاضا في سعر الفائدة يرفع من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبذلك يزداد الطلب الكلي والدخل الكلي. إن آلية انتقال تأثير رفع الكتلة النقدية يتم على الشكل التالي:

$$\Delta M > 0 \Rightarrow \Delta r < 0 \Rightarrow \Delta C > 0 \text{ et } \Delta I > 0 \Rightarrow \Delta(DG) > 0 \Rightarrow \Delta y > 0$$

لنرى ميدانيا عرض الأرصدة الحقيقية ومدى تأثيرها على الدخل. فبعد اسبعاد أثر التضخم على الكتلة النقدية والدخل، حصلت على الجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور النقود وشبه النقود والدخل من سنة 94 إلى 2001

السنة	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نقود وشبه نقود	723.6	799.6	919.6	1081.5	1287.9	1463.4	1659.2	2071.8
المستوى العام لأسعار الاستهلاك	303.91	394.42	468.12	494.93	519.44	532.2	533.8	557.5

النقود وشبه النقود الحقيقية	2380.97	2027.28	1964.45	2185.16	2479.4	2749.72	3108.28	3716.23
		-15%	-3%	11%	13%	11%	13%	20%
PIB		1743631.8	2256712.6	2432462.9	2424003.9	2802155.1	3654086.6	
PIB réelle		4420.75	4820.8	4914.76	4666.57	5265.23	6845.42	
PIB%			9%	2%	-5%	13%	30%	

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصاء على الأنترنت

بيان رقم4: العلاقة بين الكتلة النقدية والدخل

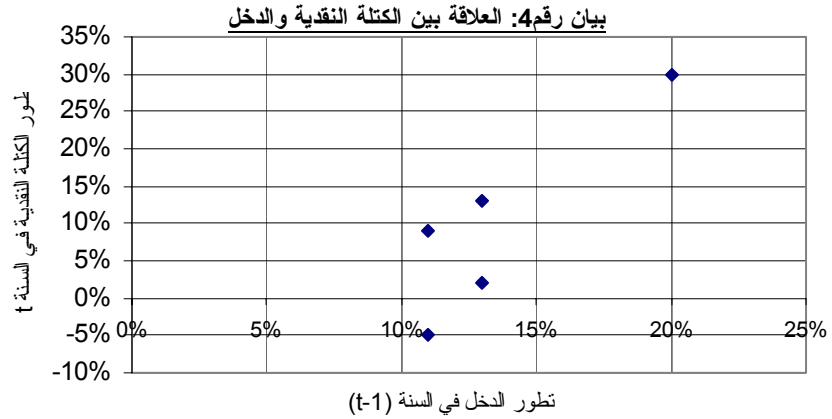

بعد تحليل العلاقة بين الكتة النقدية والدخل لم نجد تأثيرا يذكر لهذه الأخيرة على الدخل وإنما وجدنا السببية تنتقل من الدخل إلى الكتلة النقدية والعلاقة مبطأة بينهما بمعنى أن زيادة الدخل في هذه السنة يؤثر على الكتلة النقدية في السنة القادمة وليس العكس. إن البيان أعلاه يدعم نتيجة هذا التحليل ويبين أن العلاقة طردية بين الدخل والكتلة النقدية.

المبحث الثاني: التفسير الرياضي والهندسي لنموذج (IS-LM)[1]:

لقد عرض هذا النموذج لأول مرة في سنة 1937 من طرف الاقتصادي الكينزي جون هيكس الذي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد في 1972. إن التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقود وسوق العمل. إن نموذج (IS-LM) يمكننا من إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل اللّذان يحققان التوازن في كلا السوقين: سوق السلع والخدمات وسوق النقود. فمن الممكن أن يحدث التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود عند مستوى دخل أقل من ذلك المستوى الذي يحقق التوازن في سوق خدمات العمل. ومعنى ذلك أن البطالة الإجبارية من الممكن أن تحدث لو أن الأجر الحقيقي كان أعلى من الأجر الحقيقي الذي يحقق التوازن، أو لو كان الأجر الحقيقي السائد هو أجر التوظف الكامل ولكن كان هناك قصور في الإنفاق2. فإذا كان الدخل الحقيقي الذي يحقق التوازن في السوقين أقل من دخل التوظف الكامل فيمكن معالجة هذا الاختلال بتطبيق السياسة المالية أو النقدية التوسعية أو دمج السياستين معا، أما إن كان أكبر فيمكن الوصول إلى التوازن في سوق العمل عن طريق السياسة المالية والنقدية الانكماشية. سنوضح هذه السياسات باستخدام نموذج (IS-LM) الذي يبسط طريقة التحليل.

2-1: التحليل الرياضي لبناء نموذج IS-LM[3]

أ- سوق السلع والخدمات : إن منحنى IS يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات أي تساوي الإنفاق مع الدخل. ونعبر عن هذه السوق بخمس معادلات، أربع منها معادلات سلوك4 وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي:

1. دالة الاستهلاك : $C= Ca + c(Y - T)$، بحيث :

C : مستوى الاستهلاك، Ca : الاستهلاك المستقل عن الدخل.

c : الميل الحدي للاستهلاك

Y : الدخل الكلي أو الإنتاج الكلي

T : مستوى الضرائب

2. دالة الاستثمار : $I = Ia - gi$ ، بحيث :

Ia : الاستثمار المستقل، g : حساسية الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة

3. دالة الضرائب : $T = Ta + tY$، بحيث :

Ta : الضريبة المستقلة عن الدخل، t : معدل الضريبة

4. دالة الإنفاق الحكومي : $G = \overline{G}$، اعتبرنا الإنفاق الحكومي كعامل خارجي، أي يتحدد بعوامل خارج النموذج.

5. معادلة التوازن : $C + I + G \equiv Y$ ، أو : $S + T = I + G$

معادلة التوازن الأولى عبارة عن الإنفاق يساوي الدخل، أما الثانية عبارة عن التسرب يساوي الحقن.

يمكن استنتاج معادلة (IS) عن طريق معادلة التوازن الأولى أو الثانية :

$$C + I + G \equiv Y \Rightarrow Y = C_a + cY - cT_a - ctY + I_a - gi + G$$
$$\Rightarrow Y(1 - c + ct) = C_a - cT_a + I_a - gi + G \Rightarrow$$

$$Y = \frac{C_a - cT_a + I_a + G}{1 - c + ct} - \frac{g}{1 - c + ct} i \quad .....(1)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (IS) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكس الأزواج (Y، i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات.

ب- سوق النقود : إن منحنى LM يعطي كل التوليفات من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود أي تساوي عرض النقود مع الطلب عليها. ونعبر عن هذه السوق بثلاث معادلات، معادلتين سلوك وواحدة معادلة توازن (متطابقة) وهي :

- **الطلب على النقود** : ويشمل الطلب على النقود : الطلب بغرض المعاملات والطلب بغرض المضاربة :

$$L = kY + (L_a - mi)$$

- **عرض النقود :** $M_o = \overline{M}_o$
- **معادلة التوازن :** $L = M_o$

$$mi \Rightarrow - = kY + L_a \quad \overline{M}_o \; L = M_o \Rightarrow$$

$$Y = \frac{\overline{M}_o - L_a}{k} + \frac{m}{k} i \quad \ldots\ldots(2)$$

إن المعادلة أعلاه هي معادلة (LM) وهي معادلة خط مستقيم والذي يعكـس الأزواج (Y، i) من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود.

بحل المعادلتين (1) و (2) ذات المجهولين i و Y نحصل على دخل التوازن وسعر فائدة التوازن :

$$Y = \frac{1}{1 - c + ct + \frac{gk}{m}} \left[C_a - cT_a + \overline{G} - \frac{gL_a}{m} + \frac{g\overline{M}_o}{m} \right]$$

$$i = \frac{1}{m(1 - c - ct)} \left[kC_a - kcT_a + kI_a + k\overline{G} + L_a(1 - c - ct) - \overline{M}_o(1 - c + ct \right.$$

1-2 : التحليل البياني :

إن الشكل الآتي يبين لنا اختلال التوازن في سوق العمل مع التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود :

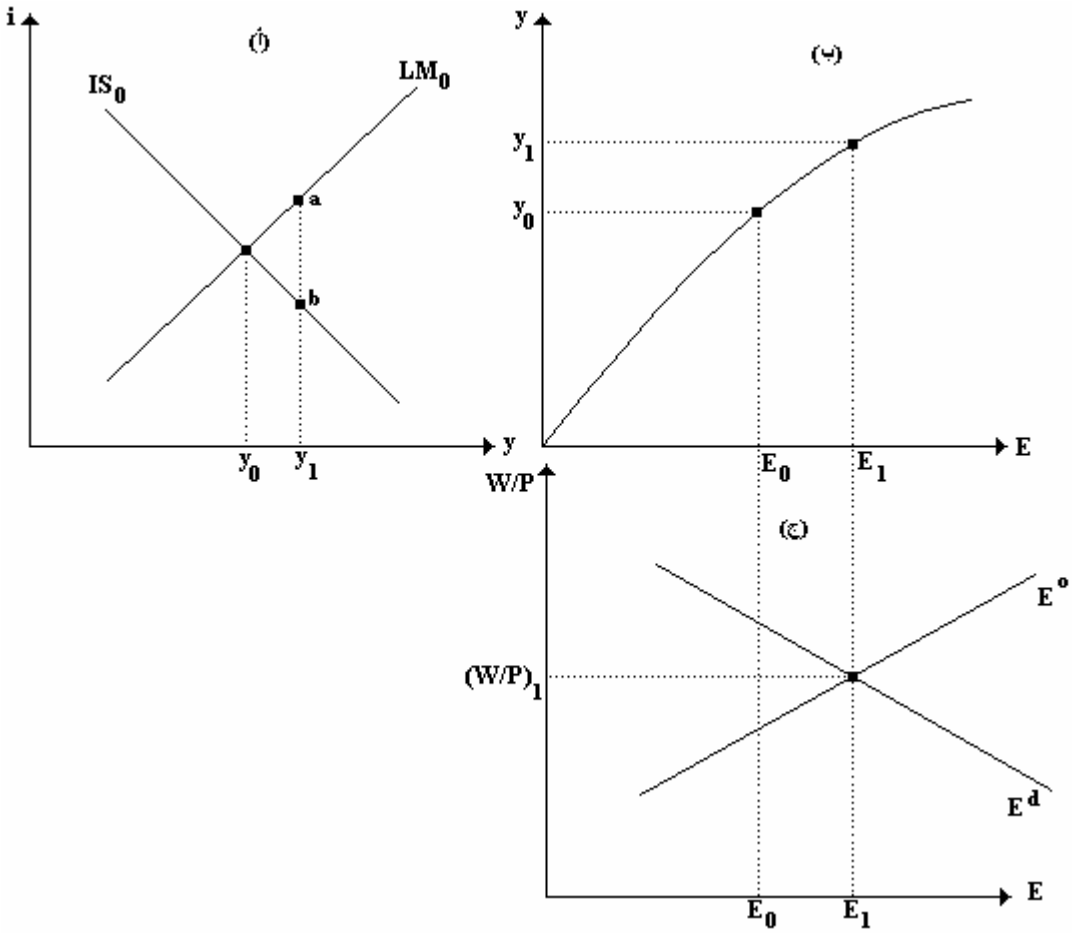

الشكل رقم 5: التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود مع اختلال سوق العمل

إن الشكل (أ) يبين التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في نفس الوقت ونقطة التوازن هي نقطة تقاطع منحنى IS ذو الانحدار السالب مع منحنى LM ذو الانحدار الموجب وتحدد مستوى دخل التـوازن وسعر فائدة التوازن. أما الشكل (ب) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات التوظـف والشـكل (ج) يبين التوازن في سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمالة مع منحنى عرض العمالة. إن الـدخل y0 يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود. إن مستوى التوظف المقابل لدخل التـوازن هو E0 والذي لا يحقق التوازن في سوق العمل. إن مستوى العمالة الذي يحقق التوازن هو E1 وبالتـالي فـإن البطالة الإجبارية الناتجة من القصور في الإنفاق تقدر بـ $(E_1 - E_0)$.

يمكن تطبيق عدة سياسات للوصول إلى توازن سوق العمل وتحقيق التوظف الكامـل منهـا السياسـة المالية أو النقدية التوسعية أو ترك الأسعار مرنة وعدم التدخل فيها. فالسياسة المالية التوسعية سواء كانت زيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب تؤدي إلى نقل منحنى IS إلى الأعلى وإلى اليمين أمـا السياسـة النقدية التوسعية والتي تتمثل في زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين وإلـى الأسـفل. للتخلص من البطالة يكفي نقل منحنى IS0 إلى منحنى IS1 الموازي للأول والذي يمر مـن النقطـة a وذلـك بتطبيق السياسة المالية التوسعية الملائمة أو نقل منحنى LM0 إلى LM1 الموازي للأول والذي يمر من النقطة b بتطبيق السياسة النقدية التوسعية الملائمة. والشكل 2-2 أسفله يبين أثر تطبيق هذه السياسات :

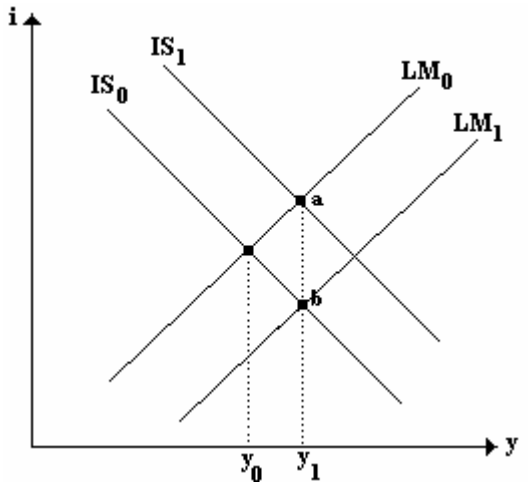

الشكل رقم 6: تحقيق التوظف الكامل بتطبيق السياسة المالية أو النقدية

إن مرونة الأسعار لها نفس أثر السياسة النقدية أو الزيادة في الإنفاق. ففي حالة البطالة تهبط مستويات الأسعار والأجور ولنفرض أن الانخفاض يكون بنفس النسبة حتى يبقى الأجر الحقيقي ثابت وبالتـالي لا يتـأثر مستوى توظف التوازن والذي مقداره E1 ويكون دخل التوظف الكامل y1. إن انخفاض الأسعار يـؤدي إلـى زيادة عرض النقود الحقيقية $\left(\frac{M_0}{P}\right)$ وبالتالي ينتقل منحنى LM_0 إلى اليمين وإلى الأسفل ويستمر في الانتقـال إلى غاية اختفاء البطالة أي إلى غاية الوصول إلى مستوى دخل التوظف الكامل y_1 وينطبق على منحنى LM_1 وتصبح الأسواق الثلاثة في وضع توازني. بالإضافة إلى زيادة عرض النقود الحقيقية فإن انخفـاض الأسـعار يؤدي إلى زيادة الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو) وبالتالي زيادة الإنفاق الذي يعمل على نقل منحنى IS_0 إلى منحنى IS_1.

في الحالة التي يكون فيها دخل التوازن أكبر من دخل التوظف الكامل فإن السياسات التوسعية لا تجدي لأنها تعمق الفرق بين هذين المستويين. لمعالجة اختلال سوق العمل نطبق السياسة المالية والنقدية الانكماشية أو تكون المعالجة ذاتية عن طريق مرونة الأسعار.

المبحث الثالث: الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية:

إن فعالية السياسة المالية والنقدية تقاس بالمضاعف المالي والنقدي على التوالي، فالأول يساوي نسبة التغير فـي الدخل على التغير في الإنفاق (التغير في مستوى الضرائب) والثاني يساوي نسبة التغير في الدخل على التغيـر في الكتلة النقدية. فما هي السياسة الأكثر تأثيرا على الدخل والتوظف، هل هي السياسة الماليـة أو النقديـة؟ إن الكينزيين يعتقدون أن السياسة المالية هي أكثر فعالية، أما النقديون والكلاسيكيون الجدد لهم رأي خـلاف. فكـل قرار يؤدي إلى انتقال منحنى IS من وضع إلى وضع يسمى سياسة مالية وكل قرار يؤدي إلى انتقـال منحنـى LM يسمى سياسة نقدية. إن فعالية السياستين تتوقف على ميل كل من المنحنيين.

1-3 الفعالية النسبية للسياسة المالية: إن ميل منحنى IS هو: ($\frac{di}{dY} = -\frac{1-c+ct}{g}$) وإشارته سالبة دلالة على أن هذا المنحنى متناقص وبالتالي العلاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة. إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة. إن العوامل المؤثرة في الثابت هي الإنفاق الحكومي، الاستهلاك المستقل، الاستثمار المستقل، فإذا زادت العوامل الثلاث الأولى فإن منحنى (IS) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الضرائب المستقلة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (IS) هي: حساسية الاستثمار لسعر الفائدة (g)، المعدل الحدي للاستهلاك (c) ومعدل الضريبة فإذا كانت (g) كبيرة أي أن الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة فإن المنحنى يكون أكثر استواء، أما إذا كانت قيمة المعدل الحدي للاستهلاك كبيرة يكون المنحنى أكثر استواء أما إذا كان معدل الضريبة مرتفعا فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا وبالتالي فإن السياسة المالية تكون غير فعالة في حالة الاستواء وتكون فعالة جدا في حالة الانحدار الشديد. إن العامل المهم الذي يؤثر في انحدار منحنى IS هو حساسية الاستثمار لسعر الفائدة. إن الاستثمار بالنسبة لكينز وأتباعه يرتبط بالدرجة الأولى على توقعات مستوى الطلب النهائي وبالتالي فهو ضعيف الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة ويكون منحنى IS أكثر انحدارا.

2-3 الفعالية النسبية للسياسة النقدية: إن ميل هذا المنحنى هو : ($\frac{di}{dY} = \frac{k}{m}$) وإشارته موجبة دلالة على أن هذا المنحنى متزايد وبالتالي العلاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة. إن هذا المنحنى ينتقل جهة اليمين أو جهة الشمال إذا تغير ثابت المعادلة. إن العوامل المؤثرة في الثابت هي كمية عرض النقود والطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة، فإذا زاد عرض النقود فإن منحنى (LM) ينتقل جهة اليمين ويترتب عن ذلك زيادة مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة، أما الزيادة في الطلب المستقل للنقود من أجل المضاربة تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) جهة اليسار ويترتب عن ذلك انخفاض مستوى دخل التوازن عند نفس مستوى سعر الفائدة.

إن العوامل المؤثرة في ميل منحنى (LM) هي: حساسية طلب النقود من أجل المضاربة لسعر الفائدة (m)، المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات (k). فإذا كانت (k) كبيرة فإن المنحنى يكون أكثر انحدارا وتكون السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية فعالة، أما إذا كانت قيمة (m) كبيرة يكون المنحنى أكثر استواء وتكون السياسة النقدية غير فعالة. إن منحنى LM بالنسبة لكينز مستو نسبيا وهذا يدل على أن التيار الكينزي يعتقد أن الطلب على النقود من أجل المضاربة حساس جدا لسعر الفائدة وهذا يعني أن انخفاضا طفيفا في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة معتبرة في طلب السيولة من اجل المضاربة لأنهم يتوقعون ارتفاعها في الفترة اللاحقة وبالتالي انخفاض أسعار السندات مستقبلا.

3-3 تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية (Le dosage de la politique économique):

إن إدارة الطلب تتمثل في استخدام السياسة المالية والنقدية لتعديل مستوى الدخل حول مستوى دخل التشغيل الكامل. إن السياستين تتشابهان في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضان من

مستواه في حالة الانكماش وتختلفان في كون أن كليهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف. لنفرض أن مستوى الدخل هو y0 وأرادت الحكومة تعديله عند مستوى y1 (أنظر إلى الشكل رقم 6)، فلها خيارين للوصـول إلـى هـذا الهدف إما تبني سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الاثنين معا. إن النتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة أكبر. ويؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق الحكومي أكبر مما كانت عليه أما حصة الإنفاق الخاص تصبح أقل. ولو تبنت الحكومة سياسة نقدية توسعية فإنها تصل إلى نفس الدخل مع سعر فائدة أقل وبالتالي فـإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق الحكومي تكون أقل.

يمكن للحكومة أن تحافظ على نفس مستوى الدخل مع تغيير هيكل الطلب الكلـي بتـزاوج السياسـتين (تطعيم السياسة المالية بالسياسة النقدية)، فلو تبنت سياسة مالية انكماشية وسياسية نقدية توسعية فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق الخاص. وفي حالة العكس فإن هيكل الطلب يتحول لصالح الإنفاق العام. أما في حالة تبني سياسة مالية ونقدية توسعية، فيمكن المحافظة على نفس الهيكل مع دخل أعلـى بشـرط أن تكـون السياسـتين متوازنتين بمعنى أن لا تكون إحداها أقوى من الأخرى.

إذا تبين للحكومة أن الطلب الكلي قاصر فإنها تتبنى سياسة مالية ونقدية توسعية وفي حالة العكس فإنها تتبنى سياسة مالية ونقدية انكماشية، لكن السؤال الملح الآن هو: إذا كان الطلب في مستوى مـرض فمـا هـي الكيفية التي نطعم بها السياسة المالية بالسياسة النقدية. إن الحكومات عادة ما تنظر للمدى البعيد ولا يهمها المدى القصير ولذلك فهي تسعى لرفع معدلات النمو المستقبلية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحول هيكل الطلب الكلـي لصالح الاستثمار، فلرفع هذا الأخير فما على الحكومة إلا تبني سياسة مالية انكماشية ونقدية توسعية. لكن لهـذه السياسة آثار غير مرغوبة وتتمثل في انخفاض الاستثمار العام (الطرقات، السدود، المستشفيات). فعلى الحكومة في هذه الحالة أن توازن بين مساوئ انخفاض الاستثمار العام ومزايا ارتفاع الاستثمار الخاص.

3-4 تقدير حساسية الاستثمار والطلب على النقود لسعر الفائدة:

هل السياسة المالية في الجزائر مجدية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب تحليل المعطيات الإحصائية الميدانية وتقدير حساسية الاستثمار لسعر الفائدة. إن المعطيات في الجدول أدناه تسـاعدنا علـى تقـدير هـذه الحساسية:

جدول رقم 4: تطور كل من الاستثمار، الدخل، سعر الفائدة من سنة 85 إلى 2000

t	P	PIBn(10^6)	PIBr(y)	ABFFn	ABFFr	r nominale	T inflation	r réelle
85	71.6	252836.4	353123.46	92650	129399.44	7%		
86	80.4	250465.5	311524.25	101333.3	126036.44	7%	12%	-5%
87	86.4	260754.4	301799.07	92880.2	107500.23	7%	7%	0%
88	91.5	290039.3	316982.84	91743.4	100266.01	7%	6%	1%
89	100	355184	355184.00	114828.1	114828.10	7%	9%	-2%
90	117.9	464000	393553.86	145300	123240.03	8%	18%	-10%
91	148.4	697500	470013.48	207367	139735.18	13%	26%	-13%
92	195.4	914900	468219.04	283802	145241.56	13%	32%	-19%
93	235.5	1007800	427940.55	324100	137622.08	13%	21%	-8%
94	303.9	1273900	419183.94	407500	134090.16	18%	29%	-11%

95	394.4	1741424.2	441537.58	541826	137379.82	19%	30%	-11%
96	468.1	2251489.4	480984.70	639447.1	136604.81	17%	19%	-2%
97	494.93	2423600	489685.41	638100	128927.32	15%	6%	9%
98	519.44	2417700	465443.55	743400	143115.66	11%	5%	6%
99	533.17	2783400	522047.38	825300	154791.15	10%	3%	7%
2000	558.7	3654086.6	654033.76	869325.6	155597.92	9%	5%	4%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر

بالاستعانة بالجدول أعلاه وبرنامج EXCEL قدرت دالة الاستثمار الممثلة بالصيغة التالية:

$$ABFFt = a0 + a1PIBt-1 + a3rt$$

فوجدت الدالة على الشكل:

$$ABFFt = 63055.23 + 0.156PIBt-1 – 41672.34rt$$

وقيمة الارتباط المتعدد (R2) تساوي 0.79 مما يدل على أن الارتباط جيد.

إن العلاقة أعلاه تبين بوضوح أن الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة وهو حساس جدا بالنسبة له، فإذا زاد سعر الفائدة بنقطة فإن الاستثمار ينقص بـمقدار 41672.34 مليون دينار جزائري وهذا يبـين مـا لأثـر المزاحمة من تأثير سلبي على فعالية السياسة المالية، بمعنى أن تأثير السياسة المالية على الدخل ضعيف جـدا. كما أن التقديرات السابقة تبين أن حصة الاستثمار من كل دينار إضافي في الدخل الكلي تمثل تقريبا 16% فقط، مما يدل عل ضعف الإنفاق الاستثماري في الجزائر.

أما ما يخص السياسة النقدية فإن النموذج المقدر الخاص بالطلب على النقود يكون على الشكل التالي:

$$Md = b0 + b1PIBt + b3rt$$

ونظرا لعدم توفر عدد كاف من المشاهدات (7 مشاهدات فقط) الداخلة في عملية التقدير فإن الارتبـاط المتعـدد كان ضعيفا. لقد قدرت معالم النموذج أعلاه بالاستعانة بالجدول رقم 5 وبرنامج الإحصـاء فـي Microsoft Excel وحصلت على النتائج التالية:

جدول رقم 5: تطور الكتلة النقدية، الدخل وأسعار الفائدة من سنة 94 إلى 2000

Année	M2 réelle	PIBr(y)	r réelle
94	2380.97	419183.94	-11%
95	2027.28	441537.58	-11%
96	1964.45	480984.7	-2%
97	2185.16	489685.41	9%
98	2479.4	465443.55	6%
99	2749.72	522047.38	7%
2000.00	3108.28	654033.76	4%

النموذج المقدر هو على الشكل:

$$M_d = 397.52 + 0.0041PIB_t + 153.51r_t$$

ومنه فإن ميل منحنى LM يساوي (0.0041 ÷ 153.51 = 0.000026) و هو ميل ضعيف جدا مما يدل على أن منحنى LM شديد الاستواء ويعكس ذلك عدم فعالية السياسة المالية.

خاتمة: إن هذه الدراسة المبسطة أظهرت نتائجا جد هامة سواء من الناحية النظرية أو الميدانية. فـي البدايـة، بينت الأسس النظرية للسياسة المالية والنقدية ومدى تأثير كل منهما على الدخل. وقد استنتجت أن الإنفاق العـام والضرائب يشكلان حصة معتبرة من الدخل الكلي من خلال تحليل المعطيات الإحصائية بالإضـافة إلـى أثـر المزاحمة الواضح والذي يقلل من أثر فعالية السياسة المالية.

لقد عرضت بعض الأدوات التحليليـة لمعرفـة فعاليـة السياسـة الماليـة والنقديـة منهـا نمـوذج IS-LM وبينت أن تطبيق السياسة سواء كانت مالية أو نقدية تؤدي إلى انتقال المنحنيين. أما فعاليـة السياسـة فتتوقف على ميلهما. تكون السياسة المالية غير فعالة في حالة الاستواء الشديد لمنحنـى IS أي عنـدما يكـون الاستثمار حساس جدا لسعر الفائدة، أما فعالية السياسة النقدية فتتوقف على حساسية طلب النقود لسـعر الفائـدة، فإذا كانت الحساسية ضعيفة تكون السياسة المالية فعالة والعكس صحيح.

في الأخير قدرنا دالة الاستثمار ودالة الطلب على النقود والهدف من ذلك تقدير حساسـية الاسـتثمار لسعر الفائدة بالإضافة إلى حساسية النقود لهذا الأخير. وقد أظهرت الأرقام المقدرة أن الفعالية ضـعيفة سـواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو النقدية بمعنى أن سياسة إدارة الطلب لا أثر لها على الإنتاج ومـن هنـا ينبغـي التركيز على جانب العرض لدفع عجلة النمو.

الهوامش والمراجع

[1] أنظر في ذلك كتب الاقتصاد الكلي وأخص بالذكر :

محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، دالي ابراهيم الجزائر، 1994.

سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت 1994.

Jaques Lecaillant, Analyse macroéconomique, Cujas, Paris, 1969.

[2]: سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويـت 1994، ص 567.

3إن بناء هذا النموذج تم على أساس استبعاد العالم الخارجي من أجل التبسيط، ولو أدمجنا العالم الخارجي فـإن طريقة التحليل لا تتغير.

4 للتبسط التحليل افترضنا أن هذه الدوال دوال خطية.

الدكتور سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي " نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة" :الكتاب الثاني، الكويت1994.

مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، ك ع إ ع ت، جامعة الجزائر، 2000.

Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 1998-1999 «Le savoir au service du développement.

Sanjeev Gupta, Benedict Clements et Erwin Tiongson, Les dépenses publiques de développement humain, Finances & développement, Septembre 1998.

Michel Musolino, Fluctuations et crises économiques, Ellipses, Paris, 1997.

Dominique Millot & Emmanuel Triby, Population et travail, ellipses, 1996

J. P. Gourlaouen, Economie de l'entreprise à l'économie nationale, Vuibert, 1986, p237.

David Begg& Stanley Fisher&Rudiger Dornbusch, Macroéconomie, dunod, 2002.

ONS, L'Algérie en quelques chiffres, n°30, Résultats : 1998-1999, 2001.

ONS, Rétrospective Statistique « 1970-1996 », Edition 1999, ONS.